

2020/12/04

مذكرة

N° 990

إلى

عناية السيد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار

الموضوع: حول الإنتفاع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان إقتناء سيارات الإسعاف من قبل المؤسسات الإستشفائية.

## 1) الإشكال المطروح:

وبعد، يشرفني إعلامكم أنه قد وردت على مصالحنا المختصة العديد من مطالب الإنتفاع بنظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان إقتناء سيارات الإسعاف من قبل المستشفيات العمومية أو لفائدتها مع العلم وأن هذه الإقتناءات تتم في بعض الحالات بمقتضى هبات ممنوحة من قبل مؤسسات خاصة أو أشخاص طبيعيين ، غير أنه تبين أنّ العمليات المذكورة تتم لدى وكلاء بيع السيارات الذين يقومون بدورهم بتوريد السيارات المضمنة تحت التعريفه الديوانية عدد 87.04 ثم تقع تهيتها وإدخال تغييرات عليها لتصبح سيارات إسعاف مضمنة تحت التعريفه الديوانية عدد 87.03.

هذا وباعتبار أن سيارات الإسعاف المصنوعة محليا والمضمنة تحت التعريفه الديوانية عدد 87.03 لم ترد بالقائمة عدد 16 الملحقة للأمر الحكومي عدد 419 لسنة 2017 المؤرخ في 10 أفريل 2017 والمتعلقة بالتجهيزات المصنوعة محليا التي تخول الإنتفاع بالإمتياز كما أن هذه الإقتناءات لم تتم بمقتضى هبات ممنوحة في إطار التعاون الدولي فقد تم رفض منحهم الإمتياز المطلوب.

## 2) التشريع الجاري به العمل:

وفي هذا الإطار يجدر التذكير بما يلي:

- طبقا لأحكام الفقرة الفرعية الثانية من الفصل 13 ثالثا من مجلة الأداء على القيمة المضافة والفصول 8 و 14 و 16 من الأمر الحكومي عدد 419 لسنة 2017 المؤرخ في 10 أفريل 2017 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 613 المؤرخ في 17 جويلية 2018، تنتفع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة خاصة عمليات التوريد والإقتناء المحلي للتجهيزات الموردة التي ليس لها مثل مصنع محليا المضمنة بالقائمة عدد 15 وكذلك التجهيزات المصنوعة محليا المضمنة

بالقائمة عدد 16 الملحقين للأمر سالف الذكر واللازمة للإستثمارات المنجزة من قبل المؤسسات الصحية والإستشفائية. ويمنح نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة على أساس شهادات مسلمة في الغرض من قبل المصلحة الجبائية المختصة. وبالتالي فإن الإمتياز يسند بعنوان عمليات التوريد والإقتناء المحلي لسيارات الإسعاف الموردة في حين لا يمنح لفائدة هذه السيارات في صورة صنعها محليا باعتبار ورودها بالقائمة عدد 15 المذكورة فحسب.

- طبقا لأحكام الفصل 13 مكرر من مجلة الأداء على القيمة المضافة تنتفع بتوقيف العمل بالأداء المذكور الأملاك والبضائع والأشغال والخدمات بإستثناء السيارات السياحية المسلمة أو الممولة بعنوان هبة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية والهيئات الدستورية والجمعيات المحدثة وفقا للتشريع الجاري به العمل، في إطار التعاون الدولي وذلك في حدود مبلغ الهبة. ويمنح الإمتياز بالنسبة إلى الإقتناءات المحلية المضمنة بإتفاقية الهبة المبرمة في الغرض على أساس شهادة مسلمة مسبقا من قبل مكتب مراقبة الأداءات المختص. وبالتالي تم رفض المطالب بالنسبة للوضعيات التي تكون فيها عملية الإقتناء ممولة بهبة ممنوحة من قبل المؤسسات الخاصة أو أشخاص طبيعيين باعتبارها ليست في إطار التعاون الدولي.

### (III) المقترح :

وعلى أساس ما سبق، وفي إطار دعم جهودات الدولة لمساندة المؤسسات الصحية في مجابهة جائحة كورونا، ولغاية إعطاء الأولوية في منح الإمتيازات الجبائية للصناعات المحلية، فإنه يقترح إن لم تروا مانعا في ذلك تنقيح الأمر الحكومي عدد 419 لسنة 2017 المؤرخ في 10 أفريل 2017 كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وذلك في إتجاه إضافة سيارات الإسعاف المضمنة تحت التعريفة الديوانية عدد 87.03 ضمن القائمة عدد 16 الملحقة للأمر المذكور والمتعلقة بالمعدات المصنوعة محليا التي تخول الإنتفاع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة للمؤسسات الصحية والإستشفائية.

المدير العام للأداءات

الإمضاء: سامي الزويدي